الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥٠
المعقودة يوم الإثنين
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخمسين

الرئيس : السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة)
(الرئيس)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الاعمال : مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان ، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الاساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.50
28 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57633 ٠١٤٩ث(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٨ من جدول الاعمال : مسائل حقوق الإنسان (تابع) (A/46/67 ، A/46/70 ، A/46/71*-E/1991/9 ، A/46/72 ، 81 ، 83 ، 85 ، 95 ، 96 ، 99 ، 117 ، 121 ، 135 ، A/46/166-E/1991/71 ، A/46/183 ، A/46/184-E/1991/81 ، A/46/205* ، 210 ، 226 ، 260 ، 270 ، 273 ، 290 ، A/46/292-S/22769 ، A/46/294 ، A/46/304-S/22796 ، A/46/312 ، 322 ، 331 ، 332 ، 351 ، 367 ، 402 ، 424 ، 467 ، 485 ، A/46/486-S/23055 ، A/46/493 ، 526 ، 582 ، 587* ، A/46/598-S/23166 ، A/C.3/46/L.25)

(ب) مسائل حقوق الإنسان ، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الاساسية (تابع) (A/46/3 (الفصل السادس ، الغرع جيم) ، A/46/24 ، 421 ، 422 ، 473 ، 504 ، 542 ، 543 ، 603 ، 609 و Add.1 و 2 ، 616 و Corr.1 ، 420 ، A/C.3/46/L.2 ، L.3/Rev.1 ، L.26* ، L.34-L.36 ، L.38 ، L.39)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/46/3 (الفصل السادس ، الغرع جيم) ، A/46/401 ، 446 ، 529 ، 544 ، 606 ، 647)

١ - السيد فلورين (رومانيا) : قال إن الاهتمام بمجال حقوق الإنسان يتزايد بصورة تدريجية عبر السنوات الـ ٤٠ الماضية وأصبح في نهاية الامر اهتماما عالميا . وهكذا ، فإن من غير المدهش أن تكون الأهداف الرئيسية للثورة الرومانية إقامة مجتمع ديمقراطي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية . واحترام حقوق الإنسان تقليد عريق في بلده ظل قائما لاربعة عقود من الديكتاتورية . ومع ذلك ، فقد ظل بناء النظام الديمقراطي ، وعلى وجه الخصوص إقامة مؤسسات كافية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، مهمة عسيرة ومستغرقة للوقت . وكانت حكومة بلده أول من اعترف بجوانب نقصها في هذا الصدد . بيد أنه لا شك في حسن نواياها وعزمها الوطيد لتحقيق مجتمع ديمقراطي ، وهي تتطلع الى دعم المجتمع الدولي في هذا المسعى .

٢ - وأضاف قائلا إن بلده يقدر جهود مركز حقوق الإنسان الذي زود رومانيا بالخبراء للمساعدة في انتخابات عام ١٩٩٠ وفي صياغة الدستور وفي القيام ، بالتعاون مع المحكمة العليا لرومانيا ووزارة الخارجية ، بتنظيم حلقة دراسية بشأن معايير حقوق الإنسان بالنسبة للقضاة . وقد تم مؤخرا إبرام اتفاقية للتعاون الاطول أجلا بين المركز وبلده .

(السيد فلورين ، رومانيا)

٣ - ومضى قائلا إن رومانيا تعلق أهمية كبيرة على البعد الإنساني لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وقد تم مؤخرا ، في إطار ذلك المؤتمر ، اعتماد تدابير جديدة لرصد الاداء المتعلق بحقوق الإنسان ، وقامت الحكومة ، في هذا الصدد ، بإعادة تأكيد عزمها على ضمان الامتثال الكامل على الصعيد الوطني للمعايير الاوروبية ومعايير الأمم المتحدة للديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون ، وعلى الإسهام في تنفيذها في الخارج . وأنها تتطلع للعضوية الكاملة في مجلس أوروبا كما ستشترك اشتراكا حيويا في أنشطته .

٤ - وأردف قائلا إن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ يعتبر خطوة اخرى في اتجاه الديمقراطية والعدل على نطاق العالم . ورحبت حكومة بلده ترحيبا تاما بقرار عقد المؤتمر في برلين . ولن يتيح المؤتمر فرصة لاستعراض التقدم في ميدان حقوق الإنسان فحسب بل أيضا لتقييم الحاجة الى تحسين صكوك الامم المتحدة وآلياتها في هذا الميدان ، على أن يستفاد من المناخ المواتي حاليا لتعزيز حماية حقوق الإنسان في القرن القادم .

٥ - واستطرد قائلا إن البرلمان الروماني قد اعتمد لتوه دستورا جديدا ، ينشئ نظاما متعدد الاحزاب واقتصادا سوقيا حرا . وبموجب الدستور ، تحمى حقوق الإنسان والحريات الاساسية تمشيا مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان التي تكون رومانيا طرفا فيها . وفي حالة حدوث أي تضارب بين أحكام الاتفاقيات الدولية والتشريع المحلي ، فإن الغلبة ستكون للاولى . والغى الدستور عقوبة الإعدام . ويمنح حماية خاصة لمجموعات معينة ويمنحها حقوقا خاصة ، بما في ذلك الاطفال والشباب والمعوقين والاقليات القومية . ويكفل أيضا حرية الضمير والمعتقد الديني .

٦ - وقال إن من بين أكثر الضمانات فعالية للمجتمع الديمقراطي الاعتراف الكامل بمبدأ الانتخابات الدورية والنزيهة ، التي تكفل للمواطنين التحكم في الطريقة التي تضمن بها الدولة حقوقهم . ولذلك كانت حكومة بلده من مقدمي قرار الجمعية العامة ١٥٠/٤٥ ، الذي يؤيد وجود دور أوسع للامم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة في العمليات أو المؤسسات الانتخابية . وهذه المساعدة لا يمكن اعتبارها بأي حال تدخلا في الشؤون الداخلية للدولة ، شريطة تقديمها بناء على طلب الدولة المعنية وشريطة أن تحظى بتأييد قطاع عريض من السكان في البلد الذي يطلب هذه المساعدة . وينبغي للجهود

(السيد فلورين ، رومانيا)

الرامية إلى تعزيز دور الامم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ الانتخابات الدورية والنزيهة أن تأخذ في الاعتبار الخبرة السابقة للدول وآرائها . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي للامم المتحدة أن تتعاون تعاونا كاملا مع المنظمات الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمي ، ومن بينها مكتب الانتخابات الحرة في وارسو الذي أقامه مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

٧ - وأضاف قائلا إن بلده سيقوم ، في الشهور المقبلة ، بإجراء انتخابات محلية وعامة واستفتاء دستوري . وفي هذا الصدد ، يرحب بلده بحضور مراقبين من مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ومن الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية .

٨ - السيد فورتييه (كندا) : قال إن التغييرات التي حدثت في وسط وشرقي أوروبا تعتبر مثلا على الطريقة التي يمكن بها للإرادة السياسية أن تؤدي الى إقامة الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان . وإذ وجدت حكومة بلده مبعثا للامل في نيل دول البلطيق استقلالها حديثا ، فإنها تتمنى أن تقوم تلك الدول في الوقت المناسب بتوقيع مختلف صكوك الامم المتحدة لحقوق الإنسان والتصديق عليها . ورحبت بما أحرز من تقدم في الاتحاد السوفياتي في ميدان حقوق الإنسان الاساسية وحكم القانون ، بيد أنه يساورها القلق بشأن التقارير المتواصلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في النزاع بين أرمينيا وأذربيجان وإزاء العنف الدائر في مناطق أخرى .

٩ - ومضى قائلا إن حكومة بلده يساورها قلق عميق من جراء الازمة الحالية في يوغوسلافيا ، وتحث جميع الاطراف المعنية على بدء المفاوضات من أجل التوصل الى تسوية سلمية وشاملة . وضمان حقوق الاقليات يعتبر عنصرا حاسما في تسوية النزاع .

١٠ - وأردف قائلا إن بلده يرحب بالتحرك نحو التعددية السياسية والاقتصادية في افريقيا . إلا أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ، بما فيها التعذيب وحبس سجناء الضمير ، ما زالت سائدة في بلدان عديدة . وبينما تثني حكومته على ملاوي لقيامها ، في أوائل عام ١٩٩١ ، بإطلاق سراح السجناء السياسيين ، تعرب عن انزعاجها بسبب القيود المفروضة على الحريات الاساسية ونظرا لانتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد . وتحث أطراف النزاع في زائير على الاتفاق على تشكيل حكومة من أجل إعادة إرساء

(السيد فورتييه ، كندا)

النظام ووضع حد لحالات الإساءة لحقوق الإنسان . وتطلب من حكومة كينيا أن تضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتوقف قمع المواطنين الذين يؤيدون هذه التغييرات . ولا تزال الحالة في القرن الافريقي مصدرا للقلق ، ومثلها الحالة في السودان والصومال ، وتناشد حكومة بلده ، في هذا الصدد ، الاطراف المعنية الدخول في عملية سلم جادة .

١١ - واستطرد قائلا إن جنوب افريقيا قد خطت ، في السنة الماضية ، خطوات رئيسية في مجال حقوق الإنسان . إلا أنه لا يزال الكثير ينتظر الانجاز : فلا زالت أرواح جد كثيرة تذهب ضحية العنف السياسي ؛ ومازال السود في جنوب افريقيا لا يتمتعون بحق التصويت ؛ والفصل العنصري مستمر في ميداني التعليم والرعاية الاجتماعية . ويلزم الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين . كما ينبغي بدء المفاوضات الدستورية الحقيقية في أقرب موعد ممكن وبأوسع مشاركة ممكنة .

١٢ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن حكومة بيرو قد أقامت سياسة جديدة في ميدان حقوق الإنسان ، إلا أنها ظلت تسجل الرقم القياسي في السنتين الماضيتين من حيث عدد حالات الاختفاء والوفاة على أيدي القوات العسكرية ، والمجموعات الارهابية مستمرة بكامل قوتها . وليس بوسعه إلا الامل في أن تساعد الاصلاحات الاقتصادية المقترحة في تخفيف الاسباب الكامنة وراء انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد .

١٣ - وقال إن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا والسلفادور تبعث أيضا على القلق . ويشكل التقدم في المحادثات بين الحكومتين والحركات الثورية في هذين البلدين خطوات إيجابية ؛ وكندا مسرورة بصفة خاصة لان جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قد أعلنت هدنة من جانب واحد . ومع ذلك ، فإن حالات الاختفاء والخطف والإعدام الخارج عن إطار القضاء مستمرة في كلا البلدين . أما في غواتيمالا فإن القضاء في حاجة ماسة للاصلاح والتمويل الكافي . وقد اتخذت الحكومة بعض الاجراءات بتعيين مدع عام مستقل لحقوق الإنسان .

١٤ - ومضى قائلا إن محاكمة وإدانة الافراد المسؤولين عن اغتيال القس اليسوعيين في السلفادور تبعثان على الامل . وعلى الرغم من عدم الإجابة على الاسئلة التي تتعلق باشتراك القوات المسلحة ، قد تكون المحاكمة دليلا على نهاية إفلات العسكريين من العقوبة وبداية التحرك نحو السيطرة المدنية في السلفادور .

(السيد فورتييه ، كندا)

١٥ - وأشار الى جزع بلده من الاحداث العنيفة في هايتي ، التي تحولت حقوق الإنسان فيها الى أحلام . وينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه لتعزيز احترام حقوق الإنسان في ذلك البلد .

١٦ - وأردف قائلا إن كندا قلقة إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ، لاسيما كبت حقوق الاكراد والشيعة ؛ وتطلب من العراق أن يقيم إصلاحات ديمقراطية حقيقية وأن يحترم حقوق الإنسان لجميع مواطنيه . وسيكون من الصعب إعادة إدماج العراق في المجتمع الدولي قبل ذلك .

١٧ - وقال إن رفع الاحكام العرفية في حزيران/يونيه ١٩٩١ قد حسّن حالة حقوق الإنسان في الكويت ؛ إلا أن احترام الاجراءات القانونية لا يزال غير كامل . وكندا قلقة بشكل خاص إزاء حالات إساءة المعاملة المزعومة في الكويت ، بما في ذلك المعاقبة الجماعية الموجهة ضد مجموعات معينة .

١٨ - وأضاف قائلا إن كندا تحث إيران على التعاون الكامل مع الممثل الخاص للامم المتحدة ومع لجنة الصليب الاحمر الدولية . وكندا قلقة إزاء الانتهاكات المزعومة للحق الاساسي في الحياة وإزاء معاملة الاقليات الدينية والنساء . وينبغي للمجتمع الدولي أو يرصد الحالة في إيران رصدا دقيقا .

١٩ - ومضى قائلا إن كندا تؤيد تأييدا قويا الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط . ومع ذلك ، فإلى أن يحين ذلك الوقت ، ينبغي أن تنطبق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة من ناحية قانونية على الاراضي المحتلة . وتعتبر انتهاكات اسرائيل للاتفاقية وما ينشأ عن الحالة الراهنة من عنف مصدرا لاشد القلق .

٢٠ - وذكر أن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا يثير قلق كندا أيضا ، لاسيما تلك المتعلقة بظروف الاعتقال والعملية القضائية .

٢١ - وأشار الى استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من جانب طرفي النزاع في أفغانستان . وكندا تؤيد تأييدا قويا خطة الامين العام لوقف إطلاق النار ولإقامة حكومة مؤقتة تؤدي الى تقرير المصير .

(السيد فورتييه ، كندا)

٢٢ - وأردف قائلا إن كندا ما زالت جزعة لانتهاكات حقوق الإنسان في سري لانكا ، على يد القوات المسلحة ومجموعة التامل الانفصالية الرئيسية . وتطلب كندا من المجموعتين ضمان حماية حقوق المدنيين .

٢٣ - ومضى قائلا إن قلق بلده اشتد بسبب الاحداث الاخيرة في تيمور الشرقية حيث قام الجيش الاندونيسي بقتل أو جرح عشرات المواطنين . وقد نادت كندا وبلدان أخرى بإجراء تحقيق دقيق وموضوعي وواضح في الحالة .

٢٤ - وبينما ترحب كندا بالتسوية السلمية الشاملة في كمبوديا وبالتحسن المتوسط في حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد ، لا تزال قلقة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان من جانب جميع الفصائل ، لاسيما الخمير الحمر ، وتدين هذه الانتهاكات .

٢٥ - وقال إن حكومته ترحب بالتحسن المتواصل في الحالة العامة لحقوق الإنسان في فييت نام ، ولكنها تنظر بقلق الى جوانب مثل محنة الزعماء الدينيين واحتجاز أعضاء مجموعات دينية معينة .

٢٦ - وتابع قائلا إن العنف المتواصل في كشمير ومنطقة البنجاب التابعة للهند هو أيضا مصدر للقلق . وحثت كندا الحكومة الهندية على ضمان احترام حقوق الإنسان والتحقيق الكامل في الانتهاكات المبلغ عنها . وكندا قلقة بشكل خاص إزاء معدل ما يسمى بحالات الوفاة المتعلقة بالمهور في الهند ، وتحث الحكومة على اتخاذ الخطوات الملائمة لمعالجة هذه الحالة .

٢٧ - وقال إن القمع المتواصل للديمقراطية في ميانمار يعتبر مأساة . وطلبت كندا من الحكومة إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين .

٢٨ - وأردف قائلا إن كندا منزعجة انزعاجا شديدا من التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الصين ، لاسيما في التبت . وهي قلقة بشكل خاص إزاء المعاقبة على الإعراب عن الآراء السياسية أو الدينية ، وإزاء اجراءات المحاكمة ومعاملة المحتجزين وحالة السجون .

(السيد فورتييه ، كندا)

٢٩ - وختم كلمته قائلا إنه على الرغم من الامثلة العديدة على الانتهاكات ، فإن الجهود المبذولة على نطاق العالم للبدء بإصلاحات ترمي الى تعزيز وحماية حقوق الإنسان تبعث الامل . وستواصل تشجيع البلدان على السير قدما في هذا المجال .

٣٠ - السيد هلينغ (ميانمار) : قال إن بلده يؤمن بشدة بالقيم الاخلاقية الإنسانية وحقوق الإنسان ويلتزم بصفة مستمرة بمبادئ ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وتتخذ ميانمار خطوات لتصبح طرفا في بعض صكوك حقوق الإنسان الدولية ، وانضمت في عام ١٩٩١ الى اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . ورحبت حكومته بالزيارات التي قام بها خبراء مستقلون معينون من قبل لجنة حقوق الإنسان وتقوم بتقديم معلومات كاملة وواقعية الى اللجنة عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار .

٣١ - وأشار الى أن حكومته تؤيد عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ وشاركت في الدورة الاولى للجنة التحضيرية للمؤتمر . وللقيم الاخلاقية الإنسانية واحترام حقوق الإنسان جذور متأصلة في حضارة ميانمار التي تشكل الرحمة والتسامح والرقة سمات مميزة لها . ومن الامثلة على مراعاة حقوق الإنسان الاساسية في بلده المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين والمجموعات القومية . ووجود إطار قانوني متقدم تماما ونظام قضائي مستقل عزز هذه التقاليد الحضارية . وإلى الآن ، جرى سن ٧٠ قانونا محليا لضمان حماية حقوق الإنسان .

٣٢ - ومضى قائلا إن الواقع الاقتصادي في البلدان النامية يفرض ضرورة أن تلبى أولا الاحتياجات البشرية الاساسية مثل الامن والغذاء والملبس والمأوى لضمان احترام حقوق الإنسان . ويضطلع مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام بسلسلة من السياسات العامة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترمي الى تعزيز حكم القانون وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في ميانمار . ويجري تنفيذ برنامج لتنمية مناطق الحدود والمجموعات الإثنية القومية لتحسين الظروف الاقتصادية وبناء الهياكل الاساسية . وهذا البرنامج الذي يحقق نتائج مبشرة بالنجاح والذي يحظى بتأييد الناس المعنيين يحصل على مساعدة من ثماني وكالات من وكالات الامم المتحدة . وتضطلع أيضا حكومته ببرنامج لإعادة توطين المشردين والمعدمين في مدن منشأة حديثا تدور في فلك

(السيد هلينغ ، ميانمار)

العاصمة والمدن الاخرى في مختلف أرجاء البلد . وتبين هذه البرامج الناجحة بالذات الجهود التي تبذلها ميانمار لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها .

٣٣ - وأضاف قائلا إنه رغم فرض قيود على بعض الافراد بسبب انتهاكهم لقوانين معينة ، لا يوجد أي محتجزين سياسيين أو مراكز احتجاز في بلده . والحكومة ملتزمة التزاما تاما بقضية الديمقراطية ، وبدأت بالفعل في اتباع نظام ديمقراطي متعدد الاحزاب استجابة لتطلعات شعب ميانمار . وينبغي أن يوضع في الحسبان أن ترسخ جذور الديمقراطية في بلده سيستغرق بعض الوقت . ويجب إرساء أساس راسخ واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الانتقال بيسر الى نظام ديمقراطي . وذكر أن وفده يشعر بالم بالغ لان البعض يصدق ادعاءات ضد ميانمار لا أساس لها ودوافعها سياسية . وهذه الادعاءات أطلقتها عناصر بغيضة متحالفة مع جماعات ارهابية مناهضة للحكومة .

٣٤ - السيد أوردونيز (الفلبين) : قال إن الحاجة تدعو في المرحلة الراهنة في الشؤون الدولية الى قدر أكبر من التعاون والى الجمع بين التعقل والرحمة في ميدان حقوق الإنسان . ويجب أن تتخذ الامم المتحدة خطوات عملية لإيجاد نهج بديلة لتحسين التمتع بحقوق الإنسان والحريات .

٣٥ - ومضى قائلا إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ يعد جزءا من العملية الدينامية لتعزيز حقوق الإنسان . وينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يغتنموا هذه الفرصة لتقييم التقدم المحرز منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وعليهم دراسة العلاقة بين التنمية والتمتع بحقوق الإنسان ، لاسيما الحاجة الى تهيئة الظروف الملائمة للتمتع بهذه الحقوق . وأشار الى أن الفلبين تؤيد تأييدا تاما توصيات اللجنة التحضيرية ، وتؤكد أهمية الاجتماعات التحضيرية الإقليمية التي ينبغي أن تشكل تقاريرها جزءا من الوثائق الرسمية للمؤتمر . وشدد أيضا على الحاجة الى مساهمات من موارد خارجة عن الميزانية لتمكين أقل البلدان نموا من حضور اجتماعات اللجنة التحضيرية .

٣٦ - وتناول الدراسات والوثائق الخاصة بالمؤتمر ، فقال إن الفلبين تؤيد بقوة ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب ، عند انتقاء الخبراء والمستشارين المستخدمين لإعدادها ، للتوزيع الجغرافي العادل وكذلك للخبرة الفنية التي يتمتع بها المسؤولون

(السيد أوردونيز ، الفلبين)

عن إعمال حقوق الإنسان في البلدان النامية . ويمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا هاما في المؤتمر ، وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ التوجيهية التي تحكم مشاركتها .

٣٧ - وأضاف قائلا إن وفده يؤكد الحاجة الى إيلاء القدر نفسه من الاهتمام للأعمال التحضيرية للسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم التي سوف يحتفل بها في عام ١٩٩٣ . وستشجع الفلبين مشاركة سكانها الأصليين الذين يشكلون قطاعا عريضا من السكان في الأنشطة التي ستقام للاحتفال بالسنة ، وتولى أهمية خاصة لتعزيز وحماية حقوق الأقليات فيها . ويعترف دستور عام ١٩٨٧ بحقوق الأقليات من السكان الأصليين ذوي الثقافات الخاصة ويرسي مبادئ لإنشاء مناطق لهذه الجماعات تتمتع بالحكم الذاتي . واستنادا الى استفتاء أجري في الآونة الأخيرة ، أنشئت منطقة للحكم الذاتي في ميندناو الإسلامية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ونقلت الحكومة مؤخرا سلطات وموارد ضخمة الى حكومة منطقة الحكم الذاتي .

٣٨ - ومضى قائلا إن الفلبين قد تابعت بدقة الأعمال المتعلقة بمشروع الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية ، وبإمكانها أن تدعي أنها حققت أهداف مشروع الإعلان . وأعرب عن ارتياح وفده لمشاركته في تقديم مشروع القرار المتعلق بعدم التمييز ضد الأقليات وحمايتها (A/C.3/46/L.3/Rev.1) .

٣٩ - وذكر أنه يعلق أهمية كبرى على ما تقدمه الأمم المتحدة من خدمات استشارية ومساعدة تقنية في ميدان حقوق الإنسان ، واصفا الدعم الذي يقدمه مركز حقوق الإنسان بأنه لا يقدر بثمن . وأشار الى أن اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان تضطلع ببرنامج بحثي وإعلامي جار لتعزيز احترام حقوق الإنسان . وعقدت بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان ثلاث حلقات دراسية حضرها ممثلون عن الشرطة والجيش والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية . وهناك أيضا برامج تثقيفية مستمرة في مجال حقوق الإنسان لمختلف قطاعات المجتمع الفلبيني . وأعرب عن تأكيد وفده على الحاجة الملحة لتزويد مركز حقوق الإنسان بالموارد البشرية الكافية نظرا لتزايد عبء العمل الضخم الملقى على عاتقه ، وقال إن وفده شارك في تقديم مشروع القرار A/C.3/46/L.36 .

(السيد أوردونيز ، الفلبين)

٤٠ - وفيما يتعلق بتعزيز إعمال الصكوك الدولية لحقوق الانسان ، أكد الحاجة الى ترشيد آليات الرصد الواسعة التي أنشأتها لجنة حقوق الانسان . وأشار الى ان الفلبين تعاونت دائما تعاونا تاما مع مختلف هيئات معاهدات حقوق الانسان عند تقديم تقاريرها وكذلك مع المقررين المختصين بمواضيع معينة لدى الرد على استفساراتهم المتعلقة بالانتهاكات المزعومة . وتدعو الحاجة الى تشجيع العلاقة التعاونية القائمة بين الحكومات والمقررين المختصين بمواضيع معينة . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق فريق رئيسي من الافراد المؤهلين تأهيلا عاليا الذين يضطلعون بالولاية المنوطة بهم على نحو موضوعي ويضعون تقارير نزيهة وبناءة .

٤١ - السيد رافن (المملكة المتحدة) : قال إن وفده سيقدم مشروع قرار بشأن حماية الاشخاص الذين يعانون من مرض عقلي وتحسين رعاية الصحة العقلية ، ويتطلع الى اعتماد مشروع مجموعة مبادئ في هذه المسألة تضاف الى مجموعة صكوك حقوق الانسان التي تفيد الأفراد في جميع ارجاء العالم .

٤٢ - وتابع قائلا إن بزوغ الديمقراطية والتغييرات في المناخ العالمي هيأ فرصا جديدة في ميدان حقوق الانسان . وقد جعلت حكومته من مفهوم الحكومة الجيدة برنامجا رئيسيا في سياساتها الخارجية لاسيما في ميدان التنمية . فالنجاح الاقتصادي لا يعتمد على وجود اقتصادات حرة فحسب بل أيضا على وجود حكومة منفتحة وفعالة . فالحكومة الجيدة تعني تطبيق سياسات اقتصادية سليمة ووجود ادارة يمكن محاسبتها ومختصة ، ومنع الفساد ، والقضاء على الفقر والأمية والمرض وضمان مراعاة حقوق الانسان . وتشتمل على حماية حرية التعبير والتعددية السياسية والمشاركة الواسعة في التنمية . وتهدف سياسة حكومته الى ضمان احترام حقوق الانسان ، مع زيادة فعالية المعونة وتعزيز التنمية . وتدعو الحاجة الى اتباع التعددية في صنع القرار بما يستجيب لاحتياجات الأفراد في المجتمع .

٤٣ - ومضى قائلا إن المملكة المتحدة تنفذ سياستها فيما يتعلق بوجود حكومة جيدة في اطار برنامجها للمعونة . ويتضمن هذا تقديم مساعدة في القطاع القانوني ، وتدريب الشرطة ، وتحسين فعالية المؤسسات ، وتدعيم العمليات الديمقراطية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة . ويعترف وفده بأهمية الدور الذي تؤديه الامم المتحدة في تقديم خدمات انتخابية بناء على طلب الدول الاعضاء . وتحاول حكومته ، لدى تصميم مشاريعها ،

السيد رافن ، المملكة المتحدة)

تشجيع المشاركة المحلية وصنع القرار المحلي . ويجب أن تكون التنمية القابلة للإدامة ذات قاعدة عريضة ؛ وينبغي للأفراد والمجموعات الذين يتألف منهم المجتمع المشاركة في صنع القرار وتقاسم ثمار التنمية . ويتمثل أفضل ضمان لوجود حكومة جديدة في الانفتاح والمساءلة .

٤٤ - وذكر أن الدول الاعضاء في الكومنولث ملتزمة بالديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان الاساسية فضلا عن الادارة الاقتصادية والسياسية السليمة . وسيعزز ضمان الديمقراطية والتمتع بحقوق الانسان من وجود حكومة جيدة وازدهار اقتصادي .

٤٥ - وأشار الى أن حكومته لا ترغب في فرض نموذج معين لدى مختلف أجزاء العالم تقاليد ومؤسسات ومشاكل مختلفة . ولكل مجتمع أن يقيم التوازن الخاص به بين حقوق الفرد ومسؤوليات الدولة . ومع ذلك ، فقد أظهر التاريخ الحديث أن كبت الحريات الفردية يؤدي الى عدم الرضاء والفشل الاقتصادي . ويجب على جميع الدول الاعضاء أن تفي بالمعايير الاساسية لحقوق الانسان الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي العهدين . والحكم على هذه الحكومات سيخضع بصورة متزايدة لهذه المعايير . فأهداف الميثاق والاعلان العالمي تتمثل في أن يحل القبول محل الاوامر والتجارة الحرة محل الحمائية والحكومة الشريفة محل الفساد والديكتاتورية والتعاون محل السيطرة .

٤٦ - السيد هينيسي (ايرلندا) : قال إن حرية الفكر والمعتقد والدين معترف بها في كل من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . بل أن المادة ١٨ من العهد هي واحدة من المواد التي لا يجوز الانتقاص منها في حالات الطوارئ العامة . وأشار الى أن وفده يرحب بالقرار الذي اتخذته اللجنة المعنية بحقوق الانسان لإعداد تعليق عام على المادة ١٨ يساعد في تحديد السياسات والممارسات الضارة بالتمتع بحرية المعتقد مثل فرض قيود على حرية اختيار الزعماء الدينيين وعلى أداء الزعماء الدينيين لاعمالهم وتطبيق تدابير تمييزية ضد مجموعات دينية محددة وفرض قيود على أساس الدين في الحصول على التعليم او الخدمات الاجتماعية أو الوظيفة .

٤٧ - واستطرد قائلا إن الصراع الديني كثيرا ما يتسم بعنف عشوائي وأحيانا بالسجن والتعذيب لأسباب دينية سواء كان ذلك ناشئا عن تشريع تمييزي أو عن تحدي الحكومة

(السيد هينيسي ، ايرلندا)

للضمانات التشريعية الممنوحة للحرية الدينية . وكرر طلب وفده بأن يولي المقرر الخاص المعني بموضوع التعذيب اهتماما خاصا لهذه الحالات بالتشاور مع المقرر الخاص المعني بالتسامح الديني في لجنة حقوق الانسان .

٤٨ - وقال إن حكومته تعلق أهمية كبرى على تهيئة مناخ معاد للتمييز وذلك عن طريق التشريع والتثقيف والتدريب . ويؤكد مشروع القرار الذي سيقدمه وفده في الدورة الحالية على أهمية تهيئة هذا التدريب لأفراد قوات الأمن والموظفين العامين والمدرسين وغيرهم ممن يمكن أن يؤثر سلوكهم على التمتع بالحريات الدينية .

٤٩ - وذكر أنه نظرا لأن احترام التنوع يعزز التسامح الديني ، ينبغي للمعلمين والزعماء الدينيين وغيرهم من الأشخاص الذين يحتلون مناصب مؤثرة العمل على تعزيز التسامح وتفادي الصراع بين المؤمنين بديانات مختلفة .

٥٠ - ومضى قائلا إنه في هذه السنة تقع الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد مما يوفر فرصة للحكومات والمنظمات غير الحكومية لإيلاء النظر في اتخاذ مزيد من التدابير الوطنية والاقليمية لتعزيز تنفيذ الإعلان . وفي اطار منظومة الأمم المتحدة يمكن لبرنامج الخدمات الاستشارية في مركز حقوق الانسان أن يكفل دمج الحق في الحرية الدينية في الدساتير الوطنية ومواثيق الحقوق الجديدة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي لإدارة شؤون الاعلام أن تكثف جهودها من أجل نشر الإعلان على أوسع نطاق ممكن بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة .

٥١ - وأشار الى أنه في السنوات السابقة كان مشروع القرار الذي اعتاد وفده أن يقدمه في هذا الموضوع يحصل على قائمة كبيرة من المقدمين له ويعتمد بدون تصويت . وأعرب عن أمله في أن تؤيد اللجنة بقوة مرة أخرى مشروع القرار في الدورة الحالية .

٥٢ - السيد أيار (الهند) : قال إن الهند فخورة بكونها أكثف الديمقراطيات سكانا في العالم وبإعطاء الديمقراطية أولوية على التنمية ، إيمانا منها بأن الديمقراطية هي الإطار السياسي الأمثل للتنمية . وفي إطار هذا النظام ، تجري الهند انتخابات دورية على جميع المستويات ، وفيها سلطة قضائية مستقلة وصحافة حرة ومساواة وحماية

(السيد أيار ، الهند)

يتمتع بها الجميع بالتساوي في ظل القانون . ويتضمن دستورها ضمانات تشتمل على العناصر الأساسية في الصكوك الدولية الهامة لحقوق الانسان .

٥٣ - وأضاف قائلا إن الهند ليست ، مع ذلك ، غافلة عن أوجه القصور في مؤسساتها الديمقراطية ، ولذلك فهي تسعى بصورة متواصلة الى تحسين أدائها وفقا لمبدأ سيادة القانون والى إزالة التحامل والتمييز في مجتمعها . وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك عمل كثير ينبغي إنجازه ، فإن الهند تشعر بالتفاؤل إزاء ما أحرز من تقدم في أقل من ٥٠ سنة ، صوب القضاء على المساوئ المتراكمة على مدى ٠٠٠ ٥ سنة .

٥٤ - ومضى قائلا إن الهند لا تؤمن بإمكانية توسيع نطاق حقوق الانسان من خلال التعدي على السيادة الوطنية . فكل دولة عضو في الامم المتحدة تتحمل مسؤولية فردية عن الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق وعن تقرير ما إذا كانت ستنضم الى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان . وإن دور المنظمات الدولية هو توسيع نطاق الالتزامات الدولية ورصد تنفيذها من جانب الدول التي انضمت اليها بمحض إرادتها .

٥٥ - واسترسل قائلا إن تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية هو عملية تطوير تتطلب تفهما وتشجيعا من جانب هيئات مثل اللجنة الثالثة . ولا يمكن إحراز تقدم في هذا المجال إلا من خلال اتخاذ قرارات سيادية من جانب كل دولة على حدة وفقا لمبادئ القانون الدولي لحقوق الانسان . على أن هذا لا يعني أن مسألة حقوق الانسان ليست موضوعا محل اهتمام عالمي . فمن المهم تشجيع تبادل الآراء من أجل استحداث طرق لتعزيز التمتع بجميع حقوق الانسان على الصعيد العالمي الى جانب احترام المنظورات الاجتماعية المتنوعة والتجارب الوطنية في الوقت ذاته .

٥٦ - وواصل حديثه قائلا إن العمل على الصعيد الوطني والدولي يجب أن يقوم على أساس فهم أن حقوق الانسان يجب أن تنفذ ككل لا يقبل التجزئة . وان الالتزام الجماعي من جانب الدول الاعضاء بنصرة حقوق الانسان يعني مسؤوليتها الجماعية عن ضمان تمتع الجميع بكل حقوق الانسان ، بما في ذلك الحق في التنمية . وفي حين توفر الديمقراطية أفضل مناخ سياسي لإعمال حقوق الانسان ، فإن التنمية توفر أفضل مناخ اقتصادي للتمتع بهذه الحقوق ، كما يتضح ذلك من تجربة البلدان المتقدمة النمو في الغرب . ومن ثم ، فإن الحق في التنمية ليس في حد ذاته واحدا من حقوق الإنسان فحسب ، بل هو أيضا واحد من أفعل الوسائل لضمان حقوق الإنسان الاخرى .

(السيد أيار ، الهند)

٥٧ - وأردف قائلا إن حالة حقوق الانسان في عدد من البلدان تتطابق مع التعريف المقبول دوليا للانتهاكات الجماعية الصارخة . وجنوب افريقيا هي أحد هذه البلدان ، فرغم ما اتخذته من خطوات من أجل تفكيك نظام الفصل العنصري ينبغي أن تظل خاضعة لضغوط دولية الى أن يتخذ جميع شعبها بحرية دستورا جديدا يضمن وجود مجتمع غير عنصري وديمقراطي . ومن المفارقات الشديدة أن الحالة الراهنة في جنوب افريقيا تنعكس بصورة معكوسة في فيجي ، التي تحاول أن تضفي طابعا مؤسسيا على التمييز العنصري من خلال دستور ينتقص حقوق جزء من سكانها . فيجب على المجتمع الدولي أن ينظر في إيجاد طرق كفيلة بصد هذا الاتجاه المناقض لروح العصر .

٥٨ - وأعرب عن ترحيب وفده ببدء حوار في الشرق الأوسط ، وعن إيمانه العميق بأنه لن يتسنى تحقيق سلم دائم في المنطقة إلا من خلال تسوية عادلة وشاملة تحترم حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في أن يكون له وطن . وعلاوة على ذلك ، فإن الهند تؤكد تضامنها مع شعب قبرص وتؤيد بشكل كامل جهود الأمين العام من أجل التوصل الى حل يصون سيادة ذلك البلد ووحدته وسلامة أراضيه . وهي أيضا تدعو حكومة ميانمار الى إعادة الديمقراطية ، وفقا لإرادة الشعب كما عبرت عنها العملية الانتخابية . وتأمل الهند في أن يتم الإفراج على الفور عن داو اونغ سان سو كييه ، الحائزة على جائزة نوبل للسلام ، وغيرها من القادة السياسيين من الاحتجاز السياسي وتمكينهم من أخذ مكانهم الحق في الشؤون الوطنية في ميانمار .

٥٩ - وأعرب عن سرور الهند لما تتسم به عملية التحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ من توازن ، ولاستنادها الى توافق الآراء . والاجتماعات التي تعقد على الصعيد الاقليمي هي وسائل قيمة لتوضيح أهداف المؤتمر ، الذي ينبغي أن يعكس نتائج هذه الاجتماعات .

٦٠ - وأضاف قائلا إن الإرهاب والقوى التي تسنده هي من أشد ما يهدد حقوق الانسان من مخاطر وهي مخاطر ينبغي أن ينظر فيها المؤتمر على النحو الواجب . فلجوء الإرهاب الى أساليب إجرامية مثل الاختطاف ، والابتزاز ، والتعذيب ، والقتل يقوض أسس الديمقراطية لأنه يحول دون إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، ويلغي الحرية الكاملة في التعبير ، ويكمم الصحافة الحرة ، ويغل يد القضاء المستقل ويمزق الانسجام الاجتماعي بصورة خطيرة . فينبغي أن يُنظر الى احترام حقوق الانسان لا كعائق ، بل كأداة من أدوات

(السيد أيار ، الهند)

مكافحة الإرهاب . ودعا المجتمع الدولي الى التعاون في سد الطريق أمام أي محاولة لمساعدة الإرهاب والتحريض عليه من وراء حدود البلد المعني . وكرر توصية وفده بوجوب إعداد دراسة مفصلة عن الإرهاب ، بما في ذلك الصلة بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات والطرق التي يهدد بها الارهاب احترام حقوق الانسان ، لينظر فيها المؤتمر .

٦١ - ومضى قائلا إنه لما كان من واجب كل دولة أن تستحدث طرقها الخاصة بها لكفالة التمتع بحقوق الإنسان ، فإن الهند ترحب بإنشاء مؤسسات وطنية لحماية هذه الحقوق وتعزيزها . وأعرب عن أملها في أن يوصي المؤتمر بتعزيز الخدمات الاستشارية التي يقدمها مركز حقوق الإنسان .

٦٢ - وأعرب عن قلقه إزاء نزوع البلدان المانحة والقوى الاقتصادية الكبرى نزوعا متزايدا الى فرض ما يسمى "اشتراطات حقوق الإنسان" على المسائل المتصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية . فهذا النزوع يتجاهل مسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة التنمية . فربط المساعدات الإنمائية بآراء من جانب واحد عن حالات حقوق الإنسان هو مذهب خطير يمكن أن يُستخدم سلاحا لتسوية النزاعات الثنائية أو للتدخل في أنماط التنمية . إن التعاون الإنمائي ينبغي ، بدلا من ذلك ، أن يحترم الحق الاساسي في التنمية .

٦٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود المبذولة لتعزيز قدرات الامم المتحدة على الإنذار المبكر للحيلولة دون وقوع هجرات جماعية . ولهذا الغرض ، لا بد من إقامة اتصالات مع الحكومات المعنية وإدامة هذه الاتصالات . وعلاوة على ذلك ، ينبغي على المنظمة ، لدى معالجة أسباب مشاكل اللاجئين ، أن تنظر لا في معايير حقوق الإنسان فحسب ، بل أيضا في الفوارق الاقتصادية التي تؤدي إلى ظاهرة "المهاجرين لاسباب اقتصادية" .

٦٤ - السيد أوبراين (نيوزيلندا) : قال إنه نظرا لأن حقوق الإنسان هي الاساس نفسه الذي تقوم عليه الحرية والعدالة والسلم ، فينبغي على الامم المتحدة أن تنتهز فرصة انتهاء الحرب الباردة لخلق "ثقافة عالمية" من حقوق الإنسان . وقد قامت المنظمة بالفعل بوضع مجموعة نصوص شاملة في القانون الدولي عن حقوق الإنسان والحريات الاساسية ، علاوة على مجموعة من الاليات لتنفيذ تلك المعايير ، وينبغي عليها أن تقيم

(السيد أوبراين ، نيوزيلندا)

جهودها في مجال حقوق الإنسان على هذا الاساس المكين . فالعدد المتزايد من آليات حقوق الإنسان دليل سارّ على أن أغلبية الدول الاعضاء تريد من المنظمة أن تزيد من قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان في هذه الحقبة الجديدة من العلاقات الدولية .

٦٥ - وأضاف قائلا إن أنشطة الامم المتحدة للمراقبة في كمبوديا والسلفادور تشهد على أنها تسلم بما تتسم به حقوق الإنسان من أهمية بالنسبة للامن السياسي والاجتماعي عموما في أي بلد من البلدان . وأعرب عن قلق بلده لأن أنشطة الامم المتحدة في مجال حقوق الإنسان تواجه مقاومة في بعض الجهات . وأن عدم وفاء الحكومات بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان مسألة تثير قلقا شرعيا لدى المجتمع الدولي بأكمله ، الذي يجب أن يتجنب ، من ناحيته ، تسييس أعماله في مجال حقوق الإنسان أو تناول الحالات على أساس انتقائي .

٦٦ - واستطرد قائلا إن برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية هو أحد الجهود العملية والإجرائية التي تبذلها المنظمة . وبوصف نيوزيلندا مساهما في صندوق التبرعات للخدمات الاستشارية ، فقد شعرت بالارتياح لبدء الامم المتحدة في إدراج جنوب المحيط الهادئ في البرنامج .

٦٧ - ومضى قائلا إنه كان للمقررين الخاصين والآليات الموضوعية أيضا دور في تعزيز فهم طبيعة وأسباب أنواع محددة من انتهاكات حقوق الإنسان . وأعرب عن سروره بوجه خاص لقيام بعض المقررين الخاصين بتقديم مقترحات بشأن اتخاذ تدابير وقائية . ومما لا شك فيه أن تعاون الحكومات مع المقررين الخاصين والافرقة العاملة مسألة ضرورية . وبوجه خاص ، أعرب عن ترحيبه بإنشاء فريق عامل جديد معني بالاحتجاز التعسفي .

٦٨ - وواصل حديثه قائلا إنه يجب مواصلة العمل في مجال الهجرات الجماعية وتدفقات اللاجئين . وينبغي أن تحظى قدرات منظومة الامم المتحدة على الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية باهتمام خاص .

٦٩ - وأضاف قائلا إنه عندما تخفق الدبلوماسية الوقائية ، مع ذلك ، وتستمر انتهاكات حقوق الإنسان ، يجب على الامم المتحدة أن تتخذ إجراءات مناسبة . فتعزيز حقوق الإنسان يصبح غير ذي معنى إذا لم يتم الدفاع عنها عندما تتعرض للخطر . وقد

(السيد أوبراين ، نيوزيلندا)

تمثل أحد الردود في تعيين مقررين خاصين للتحقيق في نمط من الانتهاكات الصارخة في بلدان محددة .

٧٠ - ومضى قائلا إن التقرير المتعلق بالحالة في العراق المعروض على اللجنة يثير انزعاجا عميقا ، وإن وفده يدعو حكومة العراق إلى الإجابة بشكل كامل على أسئلة المقرر الخاص ووضع حد للوحشية والقمع . وبالمثل ، فإن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها العراق في أثناء احتلاله للكويت تبعث على الاسى .

٧١ - إن هناك بعض الحالات ظلت معروضة على اللجنة لعدة سنوات . ففي أفغانستان ، يشارك نيوزيلنديون في عمليات إزالة الالغام كمساهمة في عودة العديد من اللاجئين الافغان سالمين في النهاية . والتقارير المتعلقة بمفاوضات السلم في السلفادور مشجعة ، إلا أن هناك مشاكل مازالت قائمة بشكل واضح . ومازال وفده يشعر بالقلق بشأن العراقيل التي تحول دون الاستمتاع الكامل بحقوق الإنسان في إيران ، وهو على ثقة بأن المقرر الخاص سيتمكن من زيارة ذلك البلد قبل إعداد تقريره القادم . ووفده يرحب بالاتفاق الذي أُعطي الصفة الرسمية مؤخرا مع لجنة الصليب الاحمر الدولية والذي يمكّنها من زيارة السجون الإيرانية .

٧٢ - وأشار الى أن نيوزيلندا تشعر بقلق عميق بسبب الحالة في ميانمار . فاستمرار رفض مجلس الدولة لإعادة إقرار القانون والنظام اتخاذ أي خطوات للاستجابة لرغبة الشعب في نقل السلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا أمر غير مقبول . وأعرب عن أمل وفده في أن يحيط المجلس علما بالقلق المتعاظم الذي يساور المجتمع الدولي بأكمله وأن يفرج عن داو أونغ سان سو كييه ليسمح لها بتسلم جائزة نوبل للسلام ، وأن يسمح للحكومة المنتخبة ديمقراطيا بأن تتولى السلطة .

٧٣ - وأضاف قائلا إن حكومته أعربت عن قلقها العميق بشأن ما حدث من خسائر في الارواح في تيمور الشرقية : وقد كان من بين الضحايا شاب نيوزيلندي . وقد وعدت حكومة اندونيسيا بالتحقيق في الحادث بصورة شاملة وأن تعلن عن نتائج تحقيقها . وأعرب عن ترحيب وفده أيضا باستمرار دعم تلك الحكومة للجنة الصليب الاحمر الدولية وبتعاونها معها .

(السيد أوبراين ، نيوزيلندا)

٧٤ - وأشار الى أنه يتضح من التقارير المعروضة على اللجنة أن هناك حاجة الى قدر كبير إضافي من العمل الوقائي والتثقيفي . ويجب أيضا استطلاع إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو أكثر شمولا . فالدول الاعضاء تقوم على نحو متزايد بربط حقوق الانسان بمسائل أخرى مثل التنمية والبيئة ، ويكمن التحدي في تحويل هذه الاهتمامات الى تحسينات ملموسة في التمتع بحقوق الانسان . وذكر أن وفده يتطلع الى المؤتمر العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٩٣ كفرصة لتركيز الاهتمام على هذا المجال ولزيادة فعالية أعمال الامم المتحدة في هذا الميدان .

٧٥ - ومضى قائلا إن السنة الدولية للسكان الاصليين في العالم ، التي سيحتفل بها أيضا في عام ١٩٩٣ ، تحظى باهتمام خاص لدى نيوزيلندا . ومن المهم بالنسبة للسكان الاصليون أنفسهم أن يشتركوا اشتراكا كاملا في تخطيط البرامج وتنفيذها .

٧٦ - السيد واتارا (مالي) : قال إن انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان كان منشؤها ، على سبيل المثال ، من الاستعمار والسياسات العنصرية والانظمة الشمولية ، ظلت قائمة على الرغم من اعتماد الصكوك الدولية لحقوق الانسان . ومع ذلك ، فإن انضمام عدد كبير من الدول ، وتطلعات الشعوب الى العدالة والحرية أسهمت في إحداث تحسينات في التشريعات المحلية وفي ممارسة حقوق الانسان . وإن انتصار الديمقراطية في جميع مناطق العالم ، لاسيما في افريقيا ، ينهض دليلا على هذا التحول الايجابي .

٧٧ - ومضى قائلا إن حكومة مالي ما فتئت منذ الاستقلال تعلن تمسكها بمبادئ حقوق الانسان ، إلا أن نظام الحزب الواحد لم يشجع على التمتع الحقيقي بهذه الحقوق . على أن الشعب المالي ، أسقط الديكتاتورية في آذار/مارس ١٩٩١ ووضع أسس لديمقراطية حقه تتسم بنظام متعدد الاحزاب وسيادة القانون . وقد جلعت أول مؤسسات وصكوك تشريعية أقامتها السلطات المحلية الجديدة حماية حقوق الانسان مبدأً أساسياً للسياسة الداخلية والخارجية . كذلك اتخذت الحكومة تدابير لكفالة تنفيذ الاحكام التشريعية المتعلقة بالتمتع بحقوق الانسان من خلال التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، والإصلاح الجاري للقانون الجنائي الذي يقصد به جعل القانون أكثر انسانية . وفي الوقت نفسه ، يحق للمواطنين الآن الحصول على المشورة القانونية ، حتى بالنسبة للتحقيقات الاولية . ولم تعد هناك حاجة للحصول على تاشيرات الخروج ، مما يجعل التمتع بحرية الحركة أمرا حقيقيا . كذلك تم في مالي تشكيل عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان .

(السيد واتارا ، مالي)

٧٨ - وأردف يقول إن تطبيق الديمقراطية وبناء دولة القانون اللذين بدءا في مالي وفي العديد من البلدان الافريقية بحاجة الى دعم مستمر من جانب المجتمع الدولي . فمن شأن زيادة المساعدات المقدمة الى البلدان النامية في حل مشاكلها الاقتصادية الهائلة أن تسهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان .

٧٩ - السيد مونتالفو (اكوادور) : قال إن تعاظم اهتمام المجتمع الدولي بمسائل حقوق الانسان أخذ يغيّر مفهوم العلاقات الدولية نحو الافضل . ولن يتسنى انقاذ البشرية من تدمير ذاتها إلا بإعطاء الأولوية لحقوق الانسان . ولتأمين "السلام العالمي" الحقيقي ، يتوجب أن يتضمن النظام الدولي الجديد رؤية موضوعية لحقوق الانسان لا تسمح بأن تُستخدم لأي غرض سوى حماية الكرامة الانسانية . وأشار الى أن وفده يشك في موقف إصدار الاحكام الذي اتخذه بعض الوفود فيما يتعلق بحقوق الانسان . فهذه الحقوق يجب أن ينظر إليها لا بوصفها حماية ايديولوجية أو سلاحا سياسيا ، بل بوصفها تعبيرا أساسيا عن العدل والتضامن .

٨٠ - وأضاف إن اكوادور تفخر بأنها خالية من العنف والقمع من دون اللجوء الى أي انتهاكات صارخة لحقوق الانسان . فاستقرارها الاجتماعي يعتبر استثنائيا في منطقة مضطربة . وعلاوة على ذلك ، فإن ما حدث من انتهاكات متفرقة ساعد على إحداث تحسينات في آليات حماية حقوق الانسان . وقد تم الاعتراف في التقارير الدورية المقدمة الى لجنة حقوق الانسان ولجنة مناهضة التعذيب بموقف الحكومة المسؤول تجاه حقوق الانسان . لقد أصبح الوعي لحقوق جميع الأشخاص وقيمتهم شائعا في مجتمع اكوادور أكثر من أي وقت مضى .

٨١ - وأعرب عن ترحيب وفده بانضمام مزيد من البلدان الى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان . ويثني وفده أيضا على أعمال هيئات حقوق الانسان داخل منظومة الأمم المتحدة . وأعرب عن تأييد حكومته القوي لإعلان الحق في التنمية بوصفه أساسيا في نظام دولي عادل . وأشار الى أن حكومته مهتمة بحماية حقوق اللاجئين والمشردين ، وأنها تحث جميع البلدان على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أو الانضمام إليها .

٨٢ - وأضاف قائلا إن اكوادور تمنح تأييدها الكامل لتقرير الأمين العام عن تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة (A/46/609) وترحب بتسمية منسق للمسائل الانتخابية .

(السيد مونتالفو ، اكوادور)

٨٣ - واختتم حديثه قائلا إن هناك مناسبتين قادمتين في عام ١٩٩٣ جديرتان بالاهتمام على سبيل الاولوية ، هما : السنة الدولية للسكان الاصليين في العالم والمؤتمر العالمي لحقوق الانسان . فمن شأن الاحتفال بالسنة الدولية أن يوفر فرصة لتأكيد أهمية الشعوب الاصلية وحقوقها ، في حين أن المؤتمر يمثل خطوة طيبة في خضم التغيرات الجارية في المجتمع الدولي .

٨٤ - السيدة جاهان (بنغلاديش) : تكلمت ممارسة حقها في الرد فأعربت عن تقديرها للتعليقات الايجابية التي أدلى بها في اجتماع سابق ممثل النرويج بشأن ما حدث مؤخرا في بنغلاديش من تغير نحو الديمقراطية ، إلا أنها تود توضيح الحالة فيما يتعلق بمنطقة هضبة شيتاغونغ . فالحكومة الجديدة تبذل قصاراها لحماية وتعضيد الحقوق الاساسية لشعب تلك المنطقة بصرف النظر عن الانتماء الطائفي أو العقيدي أو العرقي أو الديني ، وقامت بتنفيذ تدابير بعيدة الاثر لكفالة حقوقهم على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والضغوط السكانية الكبيرة .

٨٥ - وأضافت قائلة إن المجالس الحكومية المحلية الثلاثة في منطقة الهضبة التي انتخبت في عام ١٩٨٩ وفرت للسكان القبليين الفرصة لأن يكون حكمهم من خلال ممثليهم . وفي أثناء الانتخابات العامة في عام ١٩٩١ ، انتخب الشعب القبلي ثلاثة ممثلين للبرلمان ، وجميعهم ينتسبون الى حزب المعارضة . كذلك قامت الحكومة بمبادرات لتخليص المنطقة من العنف من خلال الحوار وايجاد الظروف المفضية الى التنمية . وسوف تظل وفية لالتزاماتها تجاه سكان هذه المنطقة ، الذين يشكلون جزءا لا يتجزأ من الامة .

٨٦ - السيد أروسبيد (بيرو) : تكلم ممارسا الحق في الرد فقال إن تعليقات ممثل كندا التي أدلى بها في وقت سابق من الاجتماع فيما يتعلق بعدد حالات الاختفاء في بيرو استندت الى معلومات قديمة . فقد انخفض عدد حالات الاختفاء بنسبة ٧٠ في المائة بين فترتيي الإبلاغ ١٩٨٩/١٩٩٠ و ١٩٩٠/١٩٩١ وفقا للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء غير الطوعي أو القسري . وأضاف إن بيرو بلد ديمقراطي يدعمه مجتمع مدني يواجه عنفا يهدف الى تدمير أساس الدولة . وأكد أنه ليس هناك من الناحية الاخلاقية أو السياسية ما يسوغ تسوية ديمقراطية تحاول تحديث هياكلها الاقتصادية والاجتماعية بجماعة معادية للمجتمع تحاول فرض بدائية طوبائية . إن بيرو ملتزمة بقوة بمحاربة العنف الإرهابي في إطار من احترام حقوق الانسان .

٨٧ - السيد أيار (الهند) : تكلم ممارسا لحقه في الرد فقال ردا على البيان الذي أدلى به ممثل كندا في وقت سابق من الاجتماع إن مستندات الهند فيما يتعلق بنصرة قضية المرأة هي الأولى في بابها وليست بحاجة الى تأييد خارجي . فقد كانت المرأة منذ زمن بعيد ومازالت تحتل مركزا في عملية صنع القرارات . وإن تركيز ممثل كندا على حالة مفردة تتعلق بدين الدوطة ، هي ، بالإضافة الى ذلك ، خاضعة لكامل قوة القانون الوطني ، وإعطاءها صبغة دولية ، إنما ينم عن قصور في فهم الضمانات القانونية وغير القانونية في الهند ويضر بما تبذله الهند من جهود دؤوبة في مواجهة تحديات التخلف ، من أجل تحسين حالة المرأة فيها .

٨٨ - السيد حسين (العراق) : تكلم ممارسا حق الرد فقال إنه كان هناك من حث بلده على القيام باصلاحات ديمقراطية فيما يتعلق بطريقة اختيار زعمائه . إن وفده يرفض هذه البيانات رفضا باتا . فقد اختار الشعب العراقي زعماءه بمحض إرادته ويرفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي . وهذه البيانات إنما هي انتهاك صارخ لمبدأ تقرير المصير وتمثل تدخلا في الشؤون الداخلية للعراق .

٨٩ - وأضاف قائلا إنه تم مؤخرا سن قوانين بشأن التعددية السياسية وحرية الصحافة ؛ وإن العراق تعاون مع المقرر الخاص للجنة المعنية بحقوق الانسان وقام بتسهيل مهمته .

٩٠ - ومضى قائلا إن الشعب العراقي ليس بحاجة الى مدافعين عنه يودون تغيير نظامه السياسي في حين يتجاهلون معاناته . وتساءل كيف يمكن توقع الازدهار لديمقراطية في مجتمع يعيش في ظل حظر شامل .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥